جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا/النجف الاشرف

قسم العلوم السياسية

التغيير في سوريا وانعكاساته على الأمن الإقليمي وآفاق المستقبل

رسالة ماجستير تقدّم بها الطالب

وائل صبار مزهر

إلى مجلس عمادة معهد العلمين للدراسات العليا /قسم العلوم السياسية، وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية /العلاقات الدولية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

أحمد خضير عباس الرماحي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾

صدق الله العلي العظيم.

سورة الرعد (الآية: ١١)

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى:

- أرواح شهداء العراق الأبرار الأخيار النجباء الأطهار الذين روت دماؤهم الزكية تراب الوطن العزيز .

- أبي وأمي يامن كنتم النور في بداياتي، والسند في كل خطواتي مَن علَّماني معنى الصبر وزرعَا في داخلي الأمل.

-عائلتي: بكُم تكبر الحياة جمالاً، وتصبح الأيام أكثر طمأنينة .

- سندي وقوتي ومن رافقتني في كل خطوة في هذه الحياة زوجتي الغالية.

- نبض قلبي وأجمل ما أهدتني الحياة ، قرة عيني أولادي وبناتي.

دمتم في القلب والعقل

وائل

الشكر والامتنان

في هذا المقام الذي تتقاطع فيه مشاعر الامتنان بالعرفان، ويعلو فيه صوت الوفاء لمن كانت لهم اليد الطولي في أن ترى هذه الرسالة النور، أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من أسهم في دعمي ومساندتي علميا ومعنويا، ووقف إلى جانبي في رحلتي البحثية التي ما كانت لتكتمل لولا توفيق الله سبحانه وتعالى ثمّ جهودهم النبيلة.أتقدم بخالص الشكر والامتنان مؤسسة بحر العلوم الخيرية و إلى الأستاذ الدكتور زيد عدنان العكيلي عميد معهد العلمين للدراسات العليا، لما وفره من بيئة علمية محفزة، ودعم أكاديمي مستمر، وحرص دائم على ترسيخ معايير الجودة والرصانة في البحث العلمي، فكان بحق منارة علم وإدارة حكيمة تستحق الثناء والتقدير.كما أخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير، رئيس قسم العلوم السِّياسية، الذي كان مثالاً للأستاذ الراعي والموجه، بما قدمه من توجيه ومتابعة ودعم أكاديمي وفكري، أسهم في بلورة هذا الجهد العلمي، وتعزيز مساره المنهجي والمعرفي.ولا يسعني إلا أن أسجل عظيم امتناني وإجلالي للمشرف الكريم الأستاذ المساعد الدكتور أحمد خضير الرماحي، الذي كان رفيق دربي في هذا المشروع العلمي، فبإشرافه العلمي الدقيق، وصبره الكريم، ونقده البناء وإرشاداته السديدة، أضحت هذه الرسالة أكثر نضجا وعمقاً، فله مني كل التقدير والعرفان. وإلى زملائي في دراسة الماجستير، أتقدم بوافر الشكر، لما كان لروح الزمالة والتعاون بيننا من أثر في تحفيزي وإثراء تجربتي العلمية. كما لا أنسى أن أوجه الشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون، سواء في التدقيق اللغوي أو ترجمة النصوص الأجنبية، أو أعمال الطباعة والإخراج الفني، أو تصميم الرسالة، فلكم جميعا أصدق عبارات الامتنان، لما كان لجهودكم من أثر واضح في إتمام هذا العمل ،وفقكم الله جميعا لما فيه خير العلم وخدمة الوطن.

المُلخّص

شهدت سوريا تحولاً كبيراً بعد سقوط نظام بشار الأسد في عام ٢٠٢٤، ما أدخل البلاد في مرحلة انتقالية جديدة، ولم يكن هذا التَّغيير سياسياً فقط، بل شمل بنية الدولة وموازين القوى الداخلية والإقليميّة، إذ تشكّلت سلطة انتقالية بقيادة أحمد الشرع مع إعلان دستوري لتنظيم المرحلة، إلا أن هذه المرحلة ما تزال هشة وتواجه تحديات متعددة على المستويات السِّياسية والأمنية والاقتصاديّة، وقد انعكس هذا التحول بشكل مباشر على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، إذ إن استقرار سوريا أو اضطرابها يؤثر على دول الجوار مثل العراق وتركيا والأردن ولبنان، ففي تركيا يرتبط الوضع السوري بملف الأكراد وأمن الحدود الجنوبية، وأي توتر في شمال سوريا قد يدفع إلى تدخلات عسكرية، أما العراق فيتأثر بأمن الحدود ومنع تسلل الجماعات المسلحة وعمليات التهريب، كما أن تراجع إنتاج المخدرات مثل: الكبتاغون يمثل مؤشراً إيجابياً نسبياً، واستفادت الأردن ودول الخليج من انخفاض نشاط شبكات التهريب، في حين يتأثر لبنان بالوضع السوري نتيجة اللاجئين والضغط الاقتصادي والحدود المفتوحة، حيث إن استقرار سوريا قد يخفّف من هذه الأعباء، وفي المقابل مازال الكيان الاسرائيلي تنظر إلى الجنوب السوري كمنطقة تهديد محتملة، مع استمرار التوترات والضربات العسكريّة، كما شهد النفوذ الإيراني والروسي تراجعاً نسبياً بعد سقوط النظام السابق دون أن يختفي بشكل كامل، إذ تحول إلى مرحلة إعادة تمركز، وعلى الرغم من هذه التغيرات تواجه سوريا تحديات كبيرة تُعيق الاستقرار مثل ضعف المؤسسات والانقسام الداخلي وملف الأكراد، إضافة إلى الأزمة الاقتصاديّة والعقوبات وارتفاع كلفة إعادة الإعمار، ولا يزال الوضع الإنساني صعباً مع وجود ملايين اللاجئين والنازحين، حيث تتطلب عودتهم استقراراً حقيقياً غير متوفر حتى الآن.

جدول المحتويات

المقدمة..... 1

الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للتغيير السِّياسي والأمن الإقليمي..... 11

المبحث الأول: التَّغيير السِّياسي في الأنظمة..... 14

المطلب الأول :نظريات سقوط الأنظمة السِّياسية..... 15

المطلب الثاني :مفهوم التَّغيير السِّياسي في المنطقة العربيّة..... 36

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي..... 46

المطلب الأول :مفهوم الأمن الإقليمي وأبعاده..... 47

المطلب الثاني :مقاربات نظرية للأمن الإقليمي وتطبيقاتها..... 62

الفصل الثاني: العوامل والمتغيرات المؤثرة للتغيير السياسي في سوريا..... **82**

المبحث الأول: العوامل المؤدية إلى سقوط نظام الأسد..... 84

المطلب الأول :العوامل الداخلية 85

المطلب الثاني :العوامل الخارجية (الإقليميّة والدوليّة)..... 103

المبحث الثاني :مرحلة ما بعد بشار الأسد وصعود أحمد الشرع..... 115

المطلب الأول :ملامح النظام السِّياسي والأمني الجديد في سوريا..... 117

المطلب الثاني :طبيعة العلاقات الأمنية مع القوى الإقليميّة والدوليّة..... 125

الفصل الثالث :انعكاسات التَّغيير في سوريا على الأمن الإقليمي وآفاق المستقبل..... 140

المبحث الأول: انعكاسات التَّغيير السوري على الأمن الاقليمي 143

المطلب الأول انعكاسات التَّغيير السوري على إيران وتركيا والكيان الاسرائيلي.....146

المطلب الثاني: انعكاسات التَّغيير السوري على العراق ودول الخليج العربي 160

المبحث الثاني :الافاق المستقبلية لانعكاسات التغيير في سوريا على الامن الاقليمي..... 168

المطلب الأول :فرص الاستقرار والتحديات الامنية المستقبلية 171

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة للامن الاقليمي..... 186

الخاتمة..... 195

المصادر..... 200

المُقدّمة

شهدت سوريا بعد عام ٢٠٢٤ تحولًا سياسيًا مفصليًا مع استلام أحمد الشرع السلطة، وهو تحولٌ أعاد تشكيل المشهد الداخلي السوري وفرض تداعيات واسعة على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. هذا التَّغيير لم يكن مجرد انتقال في القيادة، بل مثّل انتقالًا في طبيعة السلطة نفسها وفي أنماط إدارة الصراع والعلاقات الداخلية والخارجية، بعد سنوات طويلة من الحرب والانقسام والتدخلات الإقليميّة والدوليّة وجاء هذا التحول في لحظة إقليمية شديدة الحسّاسية، تتسم بتغير أولويات القوى الإقليميّة، وتراجع بعض الصراعات التقليدية، وصعود تهديدات أمنية غير تقليدية، ما جعل التَّغيير في سوريا عاملًا حاسمًا في إعادة رسم معادلات الأمن الإقليمي.

إن وصول أحمد الشرع إلى السلطة جاء في سياق حالة إنهاك عامٍ أصابت الدولة والمجتمع في سوريا، حيث كانت سوريا تعاني من تفكك مؤسساتي، وانقسام اجتماعي، وأزمة اقتصادية وإنسانية غير مسبوقة. وقد فرضت هذه الظروف على القيادة الجديدة تحديات معقّدة تتجاوز مجرد بسط السيطرة السِّياسية، لتشمل إعادة بناء مفهوم الدولة، واستعادة ثقة المجتمع، وإعادة تعريف علاقة السلطة بالمكونات الاجتماعيّة المختلفة. هذا الواقع الداخلي الهش جعل الأمن السوري مسألة مترابطة بشكل وثيق مع الأمن الإقليمي، إذ إنّ أي خلل في الداخل السوري سرعان ما ينعكس على دول الجوار من خلال الحدود المفتوحة، أو حركة اللاجئين، أو نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

على المستوى الإقليمي، أحدث التَّغيير في القيادة السورية حالة من إعادة الحسابات لدى الدول المجاورة، التي باتت تنظر إلى سوريا ما بعد ٢٠٢٤ بوصفها ساحة محتملة إما للاستقرار التدريجي أو لمخاطر أمنية جديدة. فتركيا، والأردن، ولبنان، والعراق، وحتى الكيان الإسرائيلي، وجدت نفسها أمام واقع سياسي مختلف في دمشق، يستدعي سياسات أكثر حذرًا وبراغماتية. وقد تركزت المخاوف الإقليميّة حول قدرة القيادة الجديدة على ضبط السلاح، وتوحيد مراكز القرار، ومنع تحوّل الأراضي السورية إلى ملاذ للجماعات المتطرفة أو شبكات الجريمة المنظمة، وهي مخاوف تعززت بفعل الإرث الثقيل لسنوات الصراع.

كما أنّ استلام أحمد الشرع السلطة أعاد فتح ملف الجماعات المسلحة ودورها في المرحلة الجديدة، وهو ملفٌ ذو أبعاد إقليمية واضحة. فوجود فصائل ذات خلفيات أيديولوجية أو عسكرية متنوعة أثارَ قلق دول الإقليم من احتمال تصدير عدم الاستقرار أو إعادة إنتاج العنف بأشكال مختلفة. وفي هذا السياق، أصبح مستقبل الأمن الإقليمي مرتبطًا بمدى نجاح التوافق الاقليمي والدولي على الاستقرار لأن فشل هذا المسار قد يؤدي إلى استمرار حالة السيولة الأمنية، بما يحمله ذلك من مخاطر عابرة للحدود.

من ناحية أخرى، لا يمكن فهم انعكاسات التَّغيير في سوريا على الأمن الإقليمي دون التطرق إلى البعد الاقتصادي، إذ يُكوِّن الاقتصاد أحد أهم محددات الاستقرار طويل الأمد. فاستمرار الانهيار الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة يهددان بتقويض أي جهود سياسية أو أمنية، ويعززان احتمالات الانفجار الاجتماعي. وهذا الواقع لا يقتصر تأثيره على الداخل السوري فحَسْب، بل يمتد إلى دول الجوار التي تتحمل أعباء اللاجئين وتداعيات التهريب والاقتصاد غير المشروع. وعليه، فإن أيّ تحسن اقتصادي في سوريا بعد ٢٠٢٤، سواء عبر إعادة الإعمار أو الانفتاح الإقليمي، من شأنه أن ينعكس إيجابًا على الأمن الإقليمي، في حين يؤدي الفشل الاقتصادي إلى تعميق مصادر التهديد.

أما على الصعيد الإنساني، فإن التَّغيير في السلطة لم يلغِ حجم المعاناة التي يعيشها السوريون، بل وضعها في صدارة التحديات التي تواجه المرحلة الجديدة. فالأزمات الإنسانية المزمنة، من نقص الغذاء والخدمات الأساسيّة إلى أوضاع النازحين واللاجئين، تمثل عنصر ضغط دائم على الاستقرار الداخلي والإقليمي. إذ إن غياب الحلول المستدامة لهذه الأزمات قد يدفع بموجات جديدة من الهجرة، ويزيد من هشاشة المجتمعات المضيفة في دول الجوار، ما يخلق بدوره توترات اجتماعية وأمنية إقليمية يصعب احتواؤها.

في هذا الإطار، تتضح العلاقة الوثيقة بين مسار التَّغيير السِّياسي في سوريا وآفاق الأمن الإقليمي، حيث إن نجاح القيادة الجديدة في بناء دولة أكثر استقرارًا وشمولًا يمكن أن يحوّل سوريا من بؤرة صراع إلى عنصر توازن نسبي في المنطقة. ويتطلب ذلك اعتماد سياسات داخلية تقوم على المصالحة الوطنية، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية على أسس مهنية، والانفتاح المدروس على

المحيط العربي والإقليمي. كما يتطلب الأمر إدارة ذكية للعلاقات الخارجية، بما يحد من التدخلات السلبية ويعزّز فرص التعاون الأمني والاقتصادي.

أما مستقبل سوريا بعد ٢٠٢٤، فيظل مفتوحًا على عدة سيناريوهات، تتراوح بين الاستقرار التدريجي والانزلاق مجددًا نحو الفوضى. ويعتمد ترجيح أحد هذه السيناريوهات على قدرة القيادة الجديدة على التعامل مع التحديات الداخلية والإقليميّة في آن واحد. فإذا نجحت في تحقيق حد أدنى من الاستقرار السِّياسي والأمني، وشرعت في معالجة الأزمات الاقتصاديّة والإنسانية، فإن ذلك سينعكس إيجابًا على الأمن الإقليمي، ويحد من مصادر التهديد التقليدية وغير التقليدية. أما إذا تعثّرت عملية بناء الدولة، واستمرت الانقسامات والصراعات الداخلية، فإن سوريا قد تبقى مصدر قلق دائم لدول الإقليم، بما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على الاستقرار الإقليمي في المدى المنظور.

وعليه، فإن التَّغيير في سوريا بعد العام ٢٠٢٤ واستلام أحمد الشرع السلطة يمثّل محطة مفصلية في تاريخ الدولة السورية وفي معادلات الأمن الإقليمي. فهو تغيير يحمل في طياته فرصًا لإعادة بناء الدولة وتعزيز الاستقرار، كما ينطوي في الوقت نفسه على مخاطر حقيقية إذا لم يُدار بحكمة وشمولية. ومن هنا، تبرز أهمية متابعة هذا التحول بوصفه عاملًا مؤثرًا في مستقبل الشرق الأوسط، حيث سيظل الأمن الإقليمي مرهونًا إلى حد كبير بالمسار الذي ستسلكه سوريا في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها .

أولاً: أهميّة الدراسة

تنبعُ أهميّة هذه الدراسة من كونها تتناول تحولًا سياسيًا وأمنيًا مفصليًا في سوريا بعد العام ٢٠٢٤، يتمثل في انهيار النظام السوري القديم وتشكل نظام سياسي جديد مختلف، وما يحمله هذا التحول من تداعيات عميقة على المستويين الداخلي والإقليمي. فالقضية السورية لم تعد شأنًا داخليًا فحسب، بل أصبحت أحد المحركات الرئيسة لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ما يجعل تحليل هذا التَّغيير ضرورة لفهم طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الإقليم في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

وتكتسبُ الدراسة أهميتها من قدرتها على الربط بين التَّغيير السِّياسي في سوريا و انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على الأمن الإقليمي، خاصة في ظل تشابك الحدود وتداخل المصالح بين سوريا ودول الجوار. إذ إن أيَّ تحوّلٍ في بنية السلطة أو في طبيعة النظام السِّياسي السوري ينعكس

بالضرورة على قضايا حيوية مثل ضبط الحدود، ومكافحة الإرهاب، وحركة اللاجئين، والجريمة المنظمة، وهي قضايا تمس الأمن القومي لدول الإقليم بشكل مباشر.

كما تبرز أهمية الدراسة في محاولة فهم طبيعة المرحلة الانتقالية السورية بعد ٢٠٢٤، وتحليل قدرة القيادة الجديدة على إدارة التحديات الأمنية والسِّياسية والاقتصاديّة الموروثة عن سنوات الصراع. فدراسة هذه المرحلة تساعد على استشراف فرص الاستقرار أو احتمالات العودة إلى العنف، وتوفر إطارًا تحليليًا يمكن أن تستفيد منه مراكز صنع القرار في الدول الإقليميّة عند صياغة سياساتها تجاه سوريا.

ثانياً: أهدافُ الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١. تحليل طبيعة التَّغيير السِّياسي في سوريا بعد ٢٠٢٤ .

٢. دراسة انعكاسات هذا التَّغيير على الأمن الإقليمي .

٣. تحديد أبرز التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية .

٤. استشراف السيناريوهات المستقبلية للأوضاع في سوريا .

٥. معرفة دور القوى الإقليميّة والدوليّة في تشكيل المشهد السوري.

ثالثاً: اشكاليّة الدراسة

إنّ العلاقة الجدلية بين الأمن الداخلي السوري والأمن الإقليمي، حيث يصعب الفصل بينهما في المرحلة الراهنة. فعدم الاستقرار في الداخل السوري ينعكس مباشرة على دول الجوار من خلال قضايا الإرهاب واللاجئين والتهريب، في حين تؤثر السياسات الإقليميّة بدورها في مسار الاستقرار داخل سوريا. ومن هنا، تبرز صعوبة تحديد ما إذا كانت التحولات السورية ناتجة عن عوامل داخلية بحتة أم عن تفاعلات إقليمية أوسع، أو عن مزيج معقد بينهما.

وعليه، تنطلق الدراسة من إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى أسهم التَّغيير في السلطة السورية بعد العام ٢٠٢٤ في إعادة تشكيل معادلات الأمن الإقليمي، وهل يمثل هذا التَّغيير فرصة لتعزيز

الاستقرار الإقليمي، أم أنه يحمل في طياته تحديات ومخاطر قد تؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة خلال المرحلة المقبلة؟ ومن خلال ما تقدم تثار مجموعة تساؤلات فرعية ،نوردها على النّحو الآتي:

١.ماطبيعة التَّغيير في سوريا بعد العام ٢٠٢٤؟

٢.كيف أثّر التغير في سوريا على الأمن الاقليمي؟

٣.ما العوامل والمتغيرات المؤدية إلى تغيُّر النظام في سوريا؟

٤.ماهي انعكاسات التَّغيير في سوريا على الأمن الاقليمي؟

٥.كيف أثرت انعكاسات التَّغيير في سوريا على مستقبل الأمن الاقليمي ؟

رابعاً: فرضيّة الدراسة

تنطلقُ الدراسة من فرضيّة مفادها :

إنّ التَّغيير في سوريا وعلى الرغم من أنّه يفتح المجال أمام إعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، إلا أن استمرار التحديات الداخلية والتدخلات الإقليميّة يجعل من المرحلة الانتقالية عاملاً مزدوجاً قد يؤدي إما إلى تعزيز الأمن الإقليمي أو إلى استمرار حالة عدم الاستقرار".

خامساً: حدود الدراسة

١. الحدود الزمانية

تتمثل **الحدود الزمانية للدراسة** في الفترة الممتدة من **عام ٢٠٢٤ وحتى الوقت الراهن وما يليه من سنوات قريبة**، وهي المرحلة التي أعقبت التَّغيير السِّياسي في سوريا واستلام أحمد الشرع السلطة. وقد اُختِيرَتْ هذه المُدّة الزمنية؛ كونها تمثل مرحلة انتقالية مفصلية شهدت تحولات جوهرية في بنية النظام السِّياسي السوري، وفي طبيعة التفاعلات الأمنية على المستويين الداخلي والإقليمي.

٢.الحدود المكانية

تركز دراستنا على سوريا بوصفها الحالة المحورية للتحليل، ولكنها لا تقتصر على حدودها الجغرافية فقط، بل تمتد لتشمل دائرة التأثير الإقليمي المباشر في كل من لبنان، والأردن، وتركيا،

والعراق، وإيران، دول الخليج العربي والكيان الاسرائيلي ؛نظرًا لما لهذه الدول من ارتباط مباشر بمنطقة الشرق الاوسط وبتطورات الأزمة سواء من خلال التدخل العسكري أو استقبال اللاجئين أو التفاعل الأمني والسِّياسي مع نتائج الصراع. كما تُراعي الدراسة الإطار الأوسع للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، بوصفه البيئة التي انعكست فيها تداعيات الأزمة السورية، خصوصًا فيما يتعلق بإعادة تشكيل التحالفات الإقليميّة وتوازنات القوى بين الفاعلين العرب وغير العرب.

سادساً :منهج الدراسة

نظرًا للطبيعة المركبة والمعقدة لموضوع التَّغيير في سوريا وتعدُّد مستوياته وتشابك العوامل المؤثرة فيه، فإن هذه الدراسة تعتمد مقاربة منهجية تكاملية تجمع بين أكثر من منهج علمي في تحليل الظاهرة، وذلك بهدف الإحاطة الشاملة بجميع أبعادها السِّياسية والأمنية والاجتماعيّة والإقليميّة. فالتحليل الأكاديمي لهذه الأزمة لا يمكن أن يستند إلى منهج واحد؛ لأن الأزمة السورية ليست حدثًا سياسيًا بسيطًا أو حالة مستقرة، بل هي منظومة متغيرة تتداخل فيها مستويات التحليل الداخلي والإقليمي والدولي على نحو متزامن.

تنطلق الدراسة أولًا من المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد الإطار الأساس في دراسة الظواهر السِّياسية والاجتماعيّة المعقدة. ويقوم هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المتنوعة – الرسمية والأكاديمية والإعلامية – ثم تحليلها بشكل نقدي لفهم طبيعة التَّغيير الذي شهدته سوريا منذ عام ٢٠١١، ومراحله المختلفة، وأسبابه البنيوية والظرفية. ويسمح المنهج الوصفي بتقديم صورة دقيقة وشاملة عن تطور الأحداث وتحولاتها، في حين يساعد المنهج التحليلي على تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة، كالعلاقة بين التفاعلات الداخلية السورية وبين مواقف القوى الإقليميّة والدوليّة، أو بين التحولات السِّياسية والانعكاسات الأمنية في المنطقة كما توظّف الدراسة المنهج التاريخي بوصفه أداة لفهم جذور الأزمة وتطورها عبر الزمن. فالأحداث الراهنة لا يمكن تفسيرها بمعزل عن السياق التاريخي الذي سبقها، سواء على مستوى البنية السِّياسية للنظام السوري منذ استلام حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٣، أو على مستوى التفاعلات الإقليميّة التي كوَّنتْ موقع سوريا في النظام العربي والشرق أوسطي. ومن خلال هذا المنهج، تسعى الدراسة إلى تتبع المسار التاريخي للعلاقات السورية–الإقليميّة، وكيفية تبلور أدوار القوى المختلفة داخل

الساحة السورية، مع التركيز على لحظات التحول المفصلية التي غيَّرت موازين القوى داخليًا وخارجيًا.

كذلك تعتمد الدراسة على المنهج المقارن عند تحليل انعكاسات الأزمة السورية على الأمن الإقليمي، من خلال مقارنة الحالة السورية بنماذج أخرى شهدت تحولات مشابهة في المنطقة مثل العراق واليمن وليبيا. ويساعدُ هذا المنهج في الكشف عن الخصوصية السورية من جهة، وعن القواسم المشتركة بين الأزمات العربيّة من جهة أخرى، وهو ما يعزّز القدرة على بناء استنتاجات عامة حول طبيعة التَّغيير في العالم العربي وأثره في إعادة تشكيل مفهوم الأمن الإقليمي وإلى جانب المناهج السابقة، توظّف الدراسة المنهج الاستشرافي بهدف تحليل الاتجاهات المستقبلية المحتملة لمسار الأزمة السورية وانعكاساتها على الإقليم. إذ إن الطابع الديناميكي والمتغيّر للأزمة يفرض على الباحث محاولة استقراء المستقبل، من خلال تحليل المؤشرات السِّياسية والعسكريّة والاقتصاديّة الراهنة، وبناء سيناريوهات مختلفة لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع خلال السنوات المقبلة. ويُسهم هذا المنهج في تحويل الدراسة من مجرد تحليل وصفي إلى رؤية استباقية يمكن الإفادة منها في وضع تصورات عملية لصياغة السياسات الإقليميّة المستقبلية.

إن اعتماد هذه المناهج المتكاملة يمنحُ الدراسة طابعًا علميًا متوازنًا، إذ يسمح بفهم شامل للظاهرة من زواياها المختلفة، ويجمع بين التحليل العميق للماضي والحاضر والاستشراف المدروس للمستقبل. كما أنّ هذا التنوع المنهجي ينسجم مع طبيعة الموضوع، الذي يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد لفهم التَّغيير في سوريا بكل ما يحمله من تداخلات سياسية وأمنية واجتماعية، وما يطرحه من تحديات على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وآفاقه المستقبلية.

سابعاً: الدراسات السابقة

١. عياش بو شريف، تداعيات النزاع السوري على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، ٢٠٢٣،ص١٦٦.

بيّنت الدراسة أن الأزمة السورية مثّلت نقطة تحوّل مركزية في بنية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط و أن التحولات التي شهدتها سوريا منذ عام ٢٠١١ لم تبقَ في إطارها الداخلي، بل تحوّلت إلى عامل زعزعة إقليمي نتيجة تدخل قوى إقليمية ودولية وتحوّل البلاد إلى ساحة صراع مفتوح.

وأدى ذلك إلى تصاعد التهديدات العابرة للحدود، مثل انتشار الجماعات المسلحة، وتدفقات اللاجئين، وضعف سيطرة الدولة، ما انعكس سلبًا على أمن دول الجوار كالعراق ولبنان والأردن وتركيا، وأعاد تشكيل أولويات الأمن الإقليمي.

حيث يتبيّن الفرق بين دراستنا والدراسة الحالية في النقاط الآتية :

١. تركّز الدراسة السابقة على تحليل النزاع السوري بوصفه أزمة أمنية قائمة، في حين تتناول دراستنا التَّغيير في سوريا بشكل أوسع يشمل التحولات السِّياسية والاجتماعيّة إلى جانب الأبعاد الأمنية .

٢. اعتمدت الدراسة السابقة على قراءة الواقع وتحليل تداعياته خلال مُدة زمنية محددة، في حين تسعى دراستنا إلى تقديم رؤية استشرافية تتناول آفاق المستقبل والسيناريوهات المحتملة للتطورات الإقليميّة .

٣. اقتصرت الدراسة السابقة على البعد الأمني الإقليمي بصورة رئيسة، على حينِ تتميز دراستنا بشمولها للأبعاد السِّياسية والاستراتيجية وربطها بتغير توازنات القوى في الإقليم.

٢. محمد علي يوكسل، تحليل العلاقة بين الأمن الإقليمي والحرب الهجينة من خلال الحرب الأهلية السورية، مجلة الإدارة والاقتصاد، تركيا، ٢٠٢٤،ص٣٦.

ركّزت الدراسة على مفهوم الحرب الهجينة في الحالة السورية، حيث أوضحت أن التَّغيير في سوريا لم يكن عسكريًا فقط، بل شمل أبعادًا سياسية وإعلامية وأمنية استخدمتها القوى الإقليميّة لتعزيز نفوذها. وقد خَلُصَت الدراسة إلى أن هذا النمط من الصراع عمّق حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وخلق بيئة أمنية هشّة يصعب احتواؤها بالوسائل التقليدية، ما يستدعي تبني مقاربات أمنية جماعية تقوم على التعاون بدل الصراع.

حيث يتبيّن الفرق بين دراستنا والدراسة الحالية بما يأتي:

١. ركّزت الدراسة السابقة على تحليل الحرب الهجينة وعلاقتها بالأمن الإقليمي ضمن سياق سوريا، في حين تتناول دراستنا التَّغيير في سوريا بشكل أشمل من حيث أبعاده السِّياسية والاجتماعيّة والأمنية .

٢. اعتمدت الدراسة السابقة على إطار نظري يفسّر طبيعة الصراع وأدواته، في حين تركز دراستنا على تحليل الانعكاسات الإقليميّة للتغيير مع تقديم رؤية استشرافية لآفاق المستقبل .

٣. اقتصرت الدراسة السابقة على تفسير ديناميكيات الصراع، على حينِ تتميز دراستنا بربط هذه التحولات بتأثيرها في توازنات القوى الإقليميّة ومستقبل الاستقرار في المنطقة .

٣. باسل محسن مهنا ، الأزمة السورية وتأثيرها على أمن العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٣،ص٢٢

فقد ركّزت الدراسة على الانعكاسات المباشرة للتغيير في سوريا على أمن العراق، مؤكدة أنّ تداخل الساحتين السورية والعراقية جعل من الأزمة السورية تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني العراقي. فقد أسهمت هشاشة الحدود، وتدفّق الجماعات المسلحة، وتنافس القوى الإقليميّة داخل سوريا في زيادة التحديات الأمنية للعراق. وتؤكد هذه الدراسة، كما غيرها، أن استقرار الأمن الإقليمي مرهون بإيجاد تسوية سياسية شاملة في سوريا، وتعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمي للحد من انتقال الأزمات عبر الحدود.

ويتجلى الفرقُ بين دراستنا والدراسة الحالية بالآتي:

١. ركّزت دراسة باسل محسن مهنا ومنتظر الحسناوي على تأثير الأزمة السورية على أمن دولة محددة هي العراق، في حين توضّح دراستنا التَّغيير في سوريا من منظور أوسع يشمل انعكاساته على الأمن الإقليمي ككل .

٢. اقتصرت الدراسة السابقة على البعد الأمني المرتبط بالحدود والتداخلات الأمنية بين سوريا والعراق، في حين تشمل دراستنا أبعادًا سياسية واستراتيجية إضافة إلى البعد الأمني .

٣. ركّزت الدراسة السابقة على دراسة أثر مباشر ومحدد جغرافيًا، في حين تتميز دراستنا بتوسيع نطاق التحليل ليشمل التوازنات الإقليميّة وآفاق المستقبل في المنطقة .

ثامناً: هيكليّة الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول ،الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للتغيير والأمن الإقليمي وينقسم على مبحثين ، حمل المبحث الأول عنوان : التَّغيير السِّياسي في الأنظمة وينقسم على مطلبين :المطلب الأول :نظريات سقوط الأنظمة السِّياسية و المطلب الثاني :مفهوم التَّغيير السِّياسي في المنطقة العربيّة والمبحث الثاني: الأمن الإقليمي وينقسم على مطلبين المطلب الأول :مفهوم الأمن الإقليمي وأبعاده و المطلب الثاني :مقاربات نظرية للأمن الإقليمي وتطبيقاتها ،والفصل الثاني يتضمن العوامل والمتغيرات المؤثرة للتغيير السياسي في سوريا وينقسم الفصل على مبحثين، المبحث الأول: العوامل المؤدية إلى سقوط نظام الأسد وينقسم على مطلبين ،المطلب الأول :العوامل الداخلية و المطلب الثاني :العوامل الخارجية (الإقليميّة والدوليّة) والمبحث الثاني: مرحلة ما بعد الأسد وصعود أحمد الشرع ينقسم على مطلبين المطلب الأول :ملامح النظام السِّياسي والأمني الجديد في سوريا و المطلب الثاني :طبيعة العلاقات الأمنية مع القوى الإقليميّة والدوليّة. أما الفصل الثالث: فَيتضمن انعكاسات التَّغيير في سوريا على الأمن الإقليمي وآفاق المستقبل ويتكون من مبحثين المبحث الأول: انعكاسات التَّغيير السوري على الأمن الاقليمي وينقسم على مطلبين: المطلب الأول :انعكاسات التَّغيير السوري على إيران وتركيا والكيان الاسرائيلي و المطلب الثاني: انعكاسات التَّغيير السوري على العراق ودول الخليج العربي ، والمبحث الثاني آفاق المستقبل للأمن الإقليمي وينقسم على مطلبين المطلب الأول :السيناريوهات المحتملة للأمن الإقليمي و المطلب الثاني: فرص الاستقرار والتحديات الأمنية المستقبلية.